مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر.
(تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005-2019)

The contribution of microfinance to the development of small enterprises in Algeria. (The experience of the National Agency for the Management of Microcredit 2005-2019).

زواق الحواس*

جامعة المسيلة -الجزائر-

zouakeh@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 06 /11/ 2020 **تاريخ القبول: 06 /01/ 2021** **تاريخ النشر : 12 /07/ 2021**

الملخص:

حاولت الدراسة تسليط الضوء على دور التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر، بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وقدمت مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في إنشاء نظام متكامل للتمويل المصغر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر، المؤسسات الصغيرة، مؤسسات التمويل الأصغر، الخدمات المالية، الخدمات غير المالية.

تصنيف *JEL*: G2, G3, L2-26, N8

Abstract :

This study attempted to shed light on the role of microfinance in the development of small enterprises in Algeria, given their economic and social importance, based on the experience of the National Agency for Microcredit Management.

It reached a set of conclusions and made a set of proposals that could contribute to the establishment of an integrated microfinance system in Algeria.

Keywords: Microcredit, small enterprises, Financial services, Non-financial services.

JEL classification codes: G2, G3, L2-26, N8.

* المؤلف المرسل: زواق الحواس.

مقدمة:

تعد الجزائر من الدول التي أحدثت العديد من الآليات والهيئات التي من شأنها تقديم التمويل المصغر لطالبيه من الشباب البطالين والفقراء قصد انجاز مشاريع مصغرة تدر لهم دخلا وتحسن من أوضاعهم المعيشية، وتعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر واحدة من هذه الهيئات التي تقدم دعما ماليا بسيطا وبشروط ميسرة لإنجاز مشاريع استثمارية مصغرة، لذلك كان لابد من تقييم تجربة هذه الوكالة لمعرفة مدى نجاعة التمويل المصغر الذي توفره في تنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر، ما يجعل إشكالية هذه الورقة البحثية تبرز في التساؤل التالي:"**ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر**"

ستنطلق الدراسة من فرضية أن الوكالة قد ساهمت بكفاءة في تنمية المؤسسات المصغرة، وعليه سيكون الهدف الرئيس للدراسة، هو محاولة إبراز الدور التي قد تكون قامت به الوكالة في هذا المجال، من خلال استخدام مناهج البحث العلمي التي تتماشى مع طبيعة الدراسة لا سيما المنهج الوصفي التحليلي، واعتمادا على ما توفر من معطيات حول الموضوع من المصادر المختلفة، و انطلاقا من المحاور التالية:

I. الأدبيات الاقتصادية للتمويل المصغر؛

II. واقع التمويل المصغر من خلال تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر؛

III. مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر؛

IV. قراءة في تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

I. الأدبيات الاقتصادية للتمويل المصغر:

سنحاول بداية التطرق بشيء من الايجاز إلى مفهوم ومبادئ وأهمية التمويل المصغر:

1. تعريف التمويل المصغر (البالغ الصغر):

هناك العديد من التعاريف، نورد منها ما يلي:

التعريف الأول:" التمويل المصغر هو تقديم الخدمات المالية كالادخار والإيداع والخدمات الائتمانية للفقراء من بين منظمي مشروعات العمل الحر، وتشمل أنشطة هذا التمويل عادة ما يلي:

- القروض الصغيرة، عادة لأغراض رأس المال العامل؛
- التقييم المسبق غير الرسمي للمقترضين واستثماراتهم؛
- بدائل عن الضمانات العينية مثل الضمانات الجماعية أو الادخار الإلزامي؛
- استناد قدرة الحصول على المزيد من القروض وازدياد أحجامها إلى الأداء في تسديد القروض السابقة؛
- الدفع والرصد المبسطين للقروض؛
- تأمين أدوات الادخار الطوعي. (جوديث وهالت، 2014، ص 5)

إن ما يميز هذا التعريف هو تأكيده على الخدمات المالية، فالتمويل المصغر ليس مجرد الإقراض، كما يؤكد على أن الفقراء من بين منظمي مشروعات العمل الحر.

التعريف الثاني: تتبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التعريف التالي: " القرض المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير الممكنة". (مغني، 15- 16 نوفمبر 2011، ص2؛ طويطي و وزاني، 2017، ص83)

التعريف الثالث:" هو تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل، بمعنى أّنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه الكثير من الأفراد الذين يعانون من قلة المردودية وكثرة المخاطر من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية".(عمران و غزي، 15-16 نوفمبر 2011، ص3).

التعريف الرابع: "عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء، تتراوح مابين قروض ومدخرات وتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات حكومية وبنوك تجارية إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف." (عارف، 2009، ص 158؛ حريزي، 2014، ص 32).

التعريف الخامس: يعرف القرض المصغر في الجزائر على أنه: " سلفة صغيرة الحجم، تمنح لفئات المواطنين بدون دخل و/أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، لذا فهو موجه لإحداث أنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير وشراء المواد الأولية اللازمة لانطلاق المشروع أو لشراء المواد الأولية فقط، ويمنح وفق شروط معينة".

2.مبادئ التمويل المصغر:

تتجلى أبرز مرتكزات ومبادئ التمويل المصغر فيما يلي (ناصر و محسن، 2013):

1.2 تنوع الخدمات: إذ يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء والعاطلين تشمل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال ولا يقتصر على منح القروض فقط؛

2.2 القدرة على مواجهة الفقر: فهو أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول، والحماية من الصدمات الخارجية؛

3.2.نظام مالى للفقراء: التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء ؛

4.2 تغطية التكاليف: تتطلب استمرارية مؤسسات التمويل المصغر في القيام بمهامها والوصول إلى أكبر ما يمكن من الفقراء فرض رسوم كافية لتغطية تكاليفها؛

5.2 الاستدامة: هدف التمويل الأصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب وتدوير المدخرات المحلية في شكل قروض أو خدمات مالية أخرى؛

6.2 **الحاجة إلى الدعم والإسناد الحكومي**: لا يمكن للتمويل المصغر لوحده تقديم حلول لكل المشكلات، لذا فهو يحتاج إلى دعم أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لا تتوفر لديهم وسائل للسداد، كما يحتاج إلى اسناد حكومي من خلال القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة، أي تقوم الحكومات بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف وإيجاد البيئة المناسبة لتطوير صناعة القرض المصغر؛

7.2 **الظرفية وتكاملية التمويل:** يجب أن يكون الدعم المقدم من الجهات المانحة مكملا لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقتا وأن يعمل على الوصول بالمؤسسات الى المرحلة التي تستغني فيها عن الدعم بمصادر تمويلية أخرى؛

8.2 **الاهتمام ببناء القدرات**: إذ يجب التركيز على بناء المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم؛

9.2 **قياس الأداء والإفصاح:** التمويل المصغر يعمل بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، ولكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرامج التمويل المصغر للحكم على الأداء من التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.

3.**أهمية التمويل المصغر:** يكتسي التمويل المصغر أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مثل ما تبرزه النقاط التالية (عبد المطلب، 2009، ص 185؛ حريزي، 2014، ص33):

- ❖ يعد من الأدوات الهامة والفعالة في الحد من ظاهرة الفقر، نتيجة الاستراتيجيات الابداعية التي يتبناها مثل أساليب القروض بضمان المجموعة، وتخفيض التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية، وكذلك في أساليب التحديد الجيد للفقراء المستهدفين؛
- ❖ تقديم خدمات مالية جوارية تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي، تحدث الكثير من الآثار الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الأفراد؛
- ❖ الهيئات والمؤسسات، التي تقوم بتنفيذ برامج تقديم خدمات التمويل المصغر، تحقق من خلال تلك البرامج أرباحا إلى جانب تحقيق أهدافها الاجتماعية؛
- ❖ يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية بمختلف أشكالها المؤسساتية؛
- ❖ يعمل على تمكين الفقراء من زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال بدء مشروعات صغيرة ومصغرة مدرة للدخل؛
- ❖ يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، خاصة ما يتعلق منها بخدمات الصحة والتغذية والتعليم؛
- ❖ يستمد أهميته من الأهمية الاستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمصغرة في حد ذاتها، فهي الأداة المحركة للنمو الاقتصادي، والقادرة على توفير مناصب العمل، وتحقيق مستويات هامة من

الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، فتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمصغرة يؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية للفقراء، ويرفع من معدلات الأمن الغذائي ويضمن في الوقت نفسه التطور المستدام للاقتصاديات الوطنية ؛

- ❖ يؤدي إلى استقرار سكان الأرياف ومحاربة النزوح الريفي إلى المدن، وذلك بخلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للدخل؛
- ❖ تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع، وذلك بتنويع مجالات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة، إلى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في أنحاء الدولة وهو ما يعني إتباع نظام اللامركزية في التنمية.

II. واقع التمويل المصغر في الجزائر من خلال تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Angem).

سنحاول من خلال هذا المحور رصد واقع التمويل المصغر، ومدى مساهمته في تنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر، وذلك انطلاقا من تقييم أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

1. التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أُحدثت الوكالة سنة 2004، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال إحداث أنشطة اقتصادية بما فيها الأنشطة المنزلية، عن طريق شراء العتاد البسيط والمواد الأولية اللازمة للنشاط، أو شراء المواد الأولية فقط، وهي منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة. يتمثل الاطار التشريعي المؤطر لعمل هذه الهيئة في:

- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتعلق بإنشاء وتحديد هيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء و تحديد هيكل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛
- ❖ المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القروض المصغرة؛
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 11-134 المؤرخ في 22 مارس 2011 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المحدد لشروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القروض المصغرة؛

2. أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: لقد تم إنشاء هذه الوكالة لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف في نظر القائمين عليها يمكن ايجازها في النقاط التالية (Angem, 2019) :

- ❖ المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية عبر تشجيع العمل الحر، والعمل في االبيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية؛
- ❖ رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة؛

- ❖ تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- ❖ دعم، توجيه، ومرافقة المستفيدين في انجاز أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بمرحلتي تمويل و استغلال المشاريع؛
- ❖ متابعة الأنشطة المحدثة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة؛
- ❖ تكوين حاملي أفكار المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة والمؤسسات الجد المصغرة المدرة للمداخيل؛
- ❖ دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض (عرض/بيع).

3. **مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** أوكلت لهذه الوكالة المهام التالية:
   - ❖ تسيير جهاز القرض المصغر طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
   - ❖ دعم المستفيدين، تقديم الاستشارة لهم، ومرافقتهم قصد تمكينهم من تجسيد أنشطتهم؛
   - ❖ منح قروض بدون فوائد، وإعلام أصحاب المشاريع المؤهلة للاستفادة بمختلف الإعانات الممنوحة لهم؛
   - ❖ متابعة أنشطة المستفيدين لضمان إنجازها في ظل الالتزام الكامل ببنود دفاتر الأعباء المتعهد بها أمام الوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة، لاسيما التدخل لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
   - ❖ إنشاء قاعدة معطيات حول الأنشطة والمستفيدين من جهاز القرض المصغر؛
   - ❖ تقديم المساعدة والاستشارة للمستفيدين في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
   - ❖ التواصل بشكل مستمر مع البنوك والمؤسسات المالية في مجال تمويل المشاريع ومتابعة إنجازها واستغلالها، والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في مواعيدها؛
   - ❖ إبرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات الهادفة لتحقيق عمليات إعلام، تحسيس، ومرافقة المستفيدين من هذا الجهاز في إطار انجاز أنشطتهم؛ (Angem, Décret exécutif n° 04-14, 2004, Art 5)

4. **تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:** تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي يتمثل في:

1.4. **المديرية العامة للوكالة:** تضم ستة هيئات مركزية (أربع مديريات و خليتين)؛

2.4. الوكالات الولائية: تتكون من 49 وكالة ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بـ 548 خلية مرافقة على مستوى الدوائر؛

3.4. الوكالات الجهوية: تتكون من شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقيات الولائية، تضمن الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الوكالات الولائية) ، يشرف كل فرع على حوالي خمس(05) تنسيقيات، ويقوم بدور التنسيق، التعزيز، ومتابعة الأنشطة. ويمثل هذا

الشكل التنظيمي النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة؛

4.4. المجلس التوجيهي: يضم 17 عضوا من مختلف المؤسسات والأجهزة والجمعيات، يتمثل دوره في إبداء الآراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يعين أعضاءه بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد؛

5.4. لجنة المراقبة: على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تكلف بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات المجلس التوجيهي الذي تعمل لحسابه.تتكون لجنة المراقبة من ثلاثة (3) أعضاء يعينهم مجلس التوجيه؛

6.4. **صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة**: يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ويمكن تلخيص تنظيم هذه الوكالة في المخطط الموالي:

الشكل رقم(1): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للقرض المصغر.

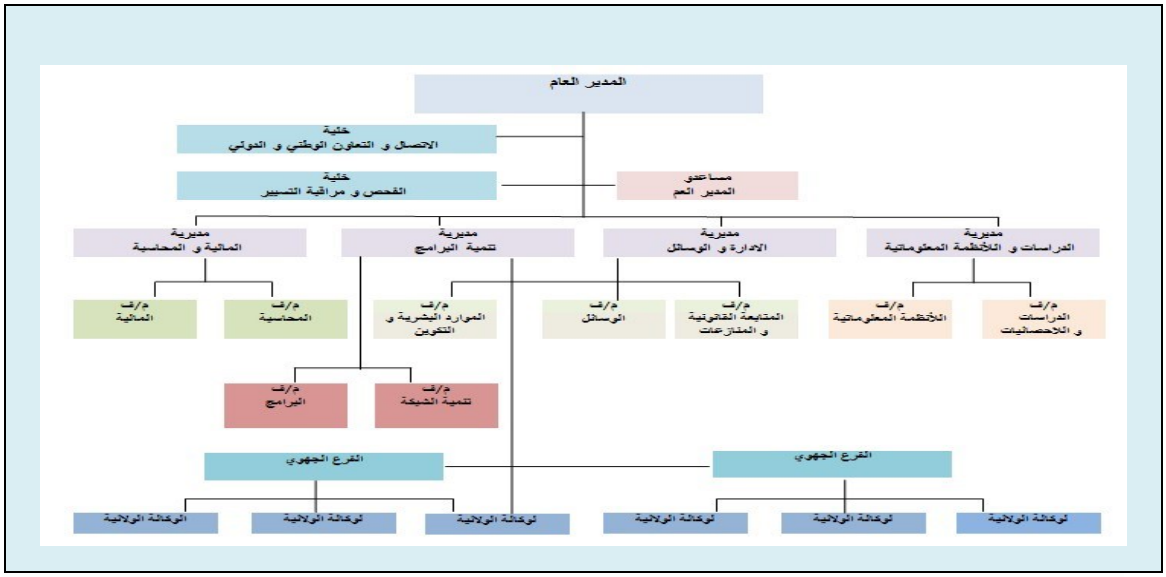

المصدر:منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في:www.angem.dz

5. شروط التأهيل للاستفادة من القرض المصغر للوكالة: تتوقف الاستفادة من التمويل المصغر للوكالة بمختلف الصيغ التي توفرها على استيفاء الشروط التالية (Angem, Décret exécutif n° 04-15, 2004):

- ❖ بلوغ سن الثامنة عشر(18) سنة فما فوق؛
- ❖ عدم امتلاك دخل أو مدا خيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- ❖ إثبات مقر الإقامة؛
- ❖ التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه؛

- ❖ عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛
- ❖ القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط في التمويل الثلاثي؛
- ❖ دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (0.5% من القرض البنكي)؛
- ❖ الالتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد: القرض للبنك ومبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

6.الاعانات والامتيازات المتاحة في إطار تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: يتجلى دور الوكالة في هذا المجال في:

1.6. المرافقة والتمويل: تقدم الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم، وتضمن لهم تركيبة التمويل التالية:

الجدول رقم(01): مستويات التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تكلفة المشروع	طبيعة المشروع	المساهمة الشخصية	سلفة الوكالة	القرض البنكي	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	شراء مواد أولية	% 0	100 %	-	-
لا تتجاوز 250.000دج	شراء مواد أولية (على مستوى ولايات الجنوب)	% 0	% 100	-	-
لا تتجاوز 1.000.000 دج	إحداث أنشطة باقتناء العتاد البسيط والمواد الأولية اللازمة	%1	%29	%70	- 5% (مناطق الجنوب والهضاب العليا) - 10%(باقي المناطق)

المصدر:- المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 المتعلق بجهاز القرض المصغر، الماد 6.

- المرسوم التنفيذي 11-134 المؤرخ في 22 مارس 2011 المعدل لشروط الاستفادة من إعانة القرض المصغر.

يتضح من خلال معطيات الجدول أن تركيبة التمويل المصغر المقدمة في اطار الوكالة تتضمن:

1.1.6. التمويل الثنائي(المقاول – الوكالة): تتضمن هذه الصيغة التمويلية:

- ❖ منح الوكالة لسلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري (100.000دج)، غير أن هذه الكلفة قد تصل إلى مائتان وخمسين ألف دينار جزائري(250.000دج) بالنسبة لولايات الجنوب؛
- ❖ مدة التسديد ما بين 24 و36 شهر.

2.1.6. التمويل الثلاثي(المقاول – الوكالة- البنك): يضمن هذا الأسلوب التمويلي:

- ❖ مساهمة شخصية في حدود 1% من كلفة المشروع؛

- ❖ سلفة من الوكالة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية للمشروع، لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط، والتي لا تتجاوز 1.000.000 دج؛
- ❖ قرض بنكي في حدود 70% (بالنسبة لمعدلات الفائدة المقدرة بـ 5% لمناطق الجنوب والهضاب العليا، و 10% لباقي المناطق تتحملها الخزينة العمومية وليس صاحب المشروع)؛
- ❖ ضمان القرض البنكي.
- ❖ مدة التسديده قد تصل إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن سقف التمويل قد ارتفع من 30.000 دج إلى 100.0000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250.000دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا)، و من 400.000 دج إلى 1.000.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة الإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

2.6. الامتيازات الجبائية: تستفيد المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار هذه الوكالة من الحوافز التالية:

1.2.6. مرحلة الإنجاز: تتمثل حوافز هذه المرحلة في ما يلي:

- ❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند إنشاء أو شراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- ❖ الخضوع للمعدل المخفض 5% للحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- ❖ الإعفاء من حقوق تحويل الملكية العقارية بالنسبة للاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- ❖ إعفاء العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون من جميع حقوق التسجيل؛

2.2.6. مرحلة الاستغلال: تستفيد فيها المشاريع من الحوافز التالية:

- ❖ الإعفاء من الضريبة العقارية على البنايات و ملحقاتها لمدة (03)سنوات؛
- ❖ الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة لمدة (03)سنوات؛
- ❖ الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني لمدة (03) سنوات؛

لقد تعززت هذه الحوافز بامتيازات جديدة جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2011 شملت (loi de finances pour 2011) :

- ❖ استفادة المشاريع الاستثمارية المحدثة بعد انتهاء فترة الإعفاء المذكورة سابقا من تخفيض في الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على النشاط المهني خلال الثلاث السنوات الأولى من الإخضاع الضريبي بنسبة 70% للسنة الأولى، 50 % للسنة الثانية، و25 % للسنة الثالثة؛
- ❖ تمديد فترة الإعفاء من الضريبة العقارية على البنايات المستعملة في الأنشطة من (03) سنوات إلى (06) سنوات بالنسبة للمناطق المراد ترقيتها؛
- ❖ تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، و الضريبة على النشاط المهني من (03) إلى (06) سنوات في المناطق المراد ترقيتها. وتمدد في الحالتين بسنتين إضافيتين في حالة التزام المستثمر بتوظيف (03) عمال على الأقل لمدة غير محدودة؛
- ❖ تمديد فترة الاعفاء من الضرائب السابقة من (03) إلى (10) سنوات بموجب قانون المالية لسنة 2014 بالنسبة للمناطق المستفيدة من إعانة "الصندوق الخاص لتنمية الجنوب"؛
- ❖ الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة (03) سنوات بداية من تاريخ الاستغلال، تمدد إلى (06) سنوات في المناطق المراد ترقيتها، و تمدد في الحالتين بسنتين عند تعهد المستثمر بتوظيف ثلاث مستخدمين على الأقل لفترة غير محدودة (loi de finances pour 2015, Art 14)، علما أنه بداية من 2015 حيث أصبحت مشاريع هذه الوكالة خاضعة للنظام الجزافي).

3.6. **الخدمات غير المالية:** إلى جانب القرض تعمل الوكالة على توفير مجموعة من الخدمات للمستفيدين في مجالات مختلفة بهدف ضمان استمرارية أنشطتهم، وتتمثل هذه الخدمات في:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛
- متابعة جوارية ، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛
- إقامة دورات تكوينية لكيفية إنشاء و/ أو كيفية تسيير المؤسسات المصغرة، إداريا وماليا؛
- تنظيم اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع الهيئات والمؤسسات المتخصصة والمخولة؛
- تنظيم معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في اطار القرض المصغر؛
- إنشاء موقع في الانترنيت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

III. مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر.

تمثلت حصيلة الوكالة منذ إنشائها فيما يلي:

1.الخدمات المالية : عرفت الخدمات المالية التي قدمتها الوكالة الوضعية التالية:

1.1.تطور مساهمة تمويل الوكالة في تنمية المؤسسات المصغرة : سجلت المشروعات الاستثمارية المستفيدة من سلف الوكالة التطورات التالية:

الجدول رقم(02):تطور عدد المشاريع المستفيدة من سلف دون فوائد في اطار وكالة القرض المصغر للفترة 2005- 2019.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
شراء مواد أولية	3.338	25.394	40.980	80.127	131.791	178.876	283.961	423.329
إنشاء مشروع	0	156	1.081	4.753	13.823	18.174	20.710	28.279
المجموع	3.338	25.550	42.781	84.880	145.614	197.060	304.671	451.608
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	-
شراء مواد أولية	471.030	622.721	693 227	708 841	746.930	771.627	832.247	-
إنشاء مشروع	33.932	57.132	70 727	76 476	80.231	82.421	87.738	-
المجموع	504.962	679.853	763 954	785 317	827.161	854.048	919.985	-

المصدر:تم إعداد الجدول بناء على معطيات الوكالة.www.angem.dz - نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة في الفترة 2005-2019.

- منشوارت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في: **https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/**

تاريخ المعاينة: 2020 /04/18.

ارتفع عدد السلف الممنوحة من قبل الوكالة من 3.338 سلفة في السنة الأولى لإحداثها إلى 919.985 بنهاية ديسمبر 2019، بلغت السلف الموجهة منها لشراء المواد الأولية نسبة 90,46% ، بينما لم تتجاوز السلف الموجهة لإنشاء المشروعات نسبة 9,54%.

2.1. تطور مساهمة تمويل الوكالة في تحقيق التنويع الاقتصادي: توزعت المشاريع المستفيدة من سلف الوكالة على القطاعات الاقتصادية وفق الكيفية التالية:

الجدول رقم(03):تطور عدد المشاريع المستفيدة من سلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تبعا للقطاع للفترة 2005- 2019.

البيان القطاع	عدد المشاريع المستفيدة من سلف: 2005 - 31/ 12/ 2019	النسبة (%)	القيمة (دج) 2005- جوان2019	النسبة (%)
الصناعة التقليدية	161.857	17.59	8 859 459 123,410	17,61
التجارة	4.404	0.48	995 353 071,950	0,45
الصناعة المصغرة	364.837	39.66	17 274 833 907,880	39,42
الخدمات	182.806	19.87	16 287 151 951,720	20,07
الفلاحة	125.301	13.62	8 063 294 457,370	13,73
الصيد البحري	883	0.10	108 934 313,790	0,09
البناء والأشغال العمومية	79.897	8.68	6 406 748 306,420	8,64
المجموع	919.985	100	57 995 775 132,54	100

المصدر:تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات الوكالة في: .www.angem.dz - نشرية إحصائيات م ص م الصادرة في الفترة 2005-2019.

نالت الصناعة المصغرة نسبة 39,66% من سلف الوكالة، ثم الخدمات 19,87 %، فالصناعة التقليدية بنسبة 17,59 %. وبعكس الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد اتجهت السلف نحو القطاع الانتاجي بالدرجة الأولى.كما أن غالبية المشاريع الممولة هي مشاريع قائمة وتحتاج إلى التموين بالمواد الأولية، ما يعني تضاءل مجالات إهدار التمويل المستفيدة منه على خلاف مشاريع وكالة تشغيل الشباب وصندوق التأمين عن البطالة التي قد تستفيد من التمويل دون قيام المشروع فعليا.

3.1. تطور عدد المشاريع المستفيدة من السلف دون فوائد تبعا للمستوى التعليمي: توزعت المشاريع المستفيدة من سلف الوكالة على القطاعات الاقتصادية التالية:

الجدول رقم(04):تطور عدد المشاريع المستفيدة من سلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تبعا للمستوى التعليمي 2005-2019.

مستوى التعليم	عدد المستفيدين	النسبة(%)
دون المستوى	143.333	15.58
متعلم	13.869	1.51
ابتدائي	137.385	14.93
متوسط	458.903	49.84
ثانوي	129.266	14.05
جامعي	37.229	4.05
المجموع	919.985	100

المصدر:تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات الوكالة في: www.angem.dz ، تاريخ الإطلاع 2020/04/18

تظهر معطيات الجدول أن كل المستويات التعليمية اتيحت لها فرص الاستفادة من التمويل المصغر للوكالة، فالحصول على التمويل من قبل هذه الوكالة لا يتطلب مستوى تعليمي معين.

4.1. تطور عدد المشاريع المستفيدة من السلف دون فوائد تبعا لجنس المستفيد: توزعت المشاريع المستفيدة من سلف الوكالة على المستفيدين تبعا للجنس كما يلي:

الجدول رقم(05):تطور عدد المشاريع المستفيدة من سلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تبعا لجنس المستفيد 2005- 2019.

الجنس	عدد المستفيدين	النسبة(%)
النساء	584.995	63.59
الرجال	334.990	36.41
المجموع	919.985	100

المصدر:تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات الوكالة في: www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/19

تبرز معطيات الجدول أن النساء تشكلن غالبية المستفيدين من سلفات الوكالة وبنسبة 63.59%، في حين أن حصة الرجال لم تتجاوز 36.41%، وهي أبرز سمات برامج وهيئات التمويل المصغر حول العالم، التي عادة ما تستهدف توفير مناصب شغل مدرة للدخل للفئات الهشة لا سيما النساء الماكثات في البيوت. لما لذلك من أثر تنموي بالنسبة للمرأة والعائلة والتنمية الاقتصادية ككل.

5.1. تطور عدد المشاريع المستفيدة من السلف دون فوائد تبعا للفئات العمرية(دعم الاستقرار الاجتماعي): توزعت المشاريع المستفيدة من سلف الوكالة بحسب الفئات العمرية على النحو التالي:

الجدول رقم(06):تطور عدد المشاريع المستفيدة من سلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تبعا للفئات العمرية 2005-2019 .

الفئات العمرية	عدد المستفيدين	النسبة(%)
18- 29 سنة	329.903	35.86
30 – 39 سنة	288.125	31.32
40 – 49 سنة	169.292	18.40
50 – 59 سنة	95.484	10.38
ما فوق 60 سنة	37.181	4.04
المجموع	919.985	100

المصدر:تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات الوكالة في: www.angem.dz ، تاريخ الإطلاع 2020/04/18

إن ما يميز التمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هو أنه لا يستهدف شريحة عمرية معينة كما هو الشأن بالنسبة للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، لذلك فإن معطيات الجدول تبرز أن كل الفئات العمرية قد استفادة من سلف الوكالة بما في ذلك الشريحة التي تجاوزت سن التقاعد، وهي كذلك من أبرز ما تتميز به فلسفة برامج التمويل المصغر، فهي لا تستهدف شريحة عمرية معينة. لكن تبقى فئة الشباب الأكثر استفادة من تمويل الوكالة مما قد يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

6.1. تطور عدد المشاريع الممولة للفئات الخاصة: شملت الاستفادة من سلف الوكالة بعض الفئات الاجتماعية التي لا تتوقف مشاكلها على عدم توفرها على مصدر دخل، وإنما أوجدتها الظروف في وضعيات خاصة أكثر تعقيدا، والجدول الموالي يبرز بعض هذه الفئات الاجتماعية:

الجدول رقم(07):تطور عدد المشاريع المستفيدة من سلف الوكالة للفئات الخاصة إلى غاية ديسمبر 2019.

الفئات	عدد المستفيدين		
	النساء	الرجال	المجموع
الأشخاص المعاقين	589	1.040	1.629
المحبوسين المفرج عنهم	66	1.810	1.876
ضحايا المأساة الوطنية	174	228	402
المرشحين للهجرة غير الشرعية	9	86	95
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية	61	2	63
المهاجرين غير الشرعيين العائدين	1	769	770
المجموع	900	3.935	4.835

المصدر:تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات الوكالة في: www.angem.dz ، تاريخ الإطلاع 2020/04/18.

تظهر معطيات الجدول امتداد الاستفادة من سلفات الوكالة إلى فئات اجتماعية أكبر هشاشة وأكثر حاجة لمصدر دخل، وتعاني تهميشا كبيرا في المجتمع، على غرار الأشخاص المعوقين، المحبوسين المفرج عنهم، ضحايا المأساة الوطنية، المرشحين للهجرة غير الشرعية أو العائدين منها، وحتى المصابين من أمراض يصعب علاجها.وإن كانت نسبة التمويل التي استفادت منها هذه الهيئات تبدو ضعيفة جدا، فهي لم تتجاوز 0.5% من عدد سلف الوكالة.

2. **الخدمات غير المالية**: فضلا عن تقديمها لخدمة الإقراض لأصحاب المشروعات، فقد ضمنت الوكالة لهم مجموعة من الخدمات غير المالية نلخص حصيلتها في الجدول التالي:

الجدول رقم(08) :الخدمات غير المالية المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية نهاية 2019.

طبيعة الخدمات المقدمة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير المؤسسة الصغيرة	109.793
التكوين في مجال التعليم المالي العام	101.079
التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)	1.560
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير النشاط	3.751
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	216.183
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	90.275
صالونات عرض / بيع	27.237
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	333.695

المصدر:تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات الوكالة في: www.angem.dz ، تاريخ الإطلاع 2020/04/18.

تظهر معطيات الجدول أن فلسفة الوكالة شملت تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات، وليس الإقراض فقط وهو جوهر التمويل المصغر، وقد شملت الخدمات غير المالية ضمان تكوين أصحاب المشاريع في مجال التسيير الاداري والمالي للمؤسسات المصغرة وكيفية إنشاؤها وتنظيم صالونات لعرض وبيع منتجات المؤسسات المصغرة. لكن يبقى نطاق تدخلها ضيقا في ظل غياب الخدمات المرتبطة بالادخار والإيداع. وتبقى تجربة الوكالة هي أقرب إلى برامج الإقراض للعاطلين عن العمل منها إلى مؤسسات التمويل المصغر، لأن ما يميز برامج الإقراض للعاطلين عن العمل هو (جوديث و هالت، 2014، ص 18):

- الفئة المستهدفة هي العاملون العاطلون عن العمل أو الشباب أو كلاهما، كما أن أنشطة الأعمال التي يجري تمويلها هي عادة أنشطة جديدة؛
- يذهب معظم القروض للرجال؛
- أسعار الفائدة مدعومة؛
- غالبا ما تكون القروض مقترنة مع التدريب الالزامي أو المساعدات الفنية؛
- تدار البرامج من قبل هيئات حكومية أو شبه حكومية كبيرة أو منظمات خيرية غير حكومية صغيرة؛
- غالبا ما تفتقر البرامج إلى أنظمة المعلومات والإدارة الملائمة؛

❖ نتيجة ذلك، تكون معدلات السداد في معظم هذه البرامج منخفضة وخسائر القروض مرتفعة.

3. **مساهمة تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير مناصب الشغل:** لقد كانت حصيلة مساهمة الوكالة في التشغيل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(09):تطور مساهمة المشاريع المستفيدة من اعانة وكالة تسيير القرض المصغر في التوظيف للفترة 2005- 2019.

السنوات	عدد الوظائف في اطار الوكالة	العمالة المشغلة في الجزائر	نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف(%)	السنوات	عدد الوظائف في اطار الوكالة	العمالة المشغلة في الجزائر	مساهمة الوكالة في التوظيف(%)
2005	4.994	8.044.220	0,06	**2013**	843.465	10.788.000	7,81
2006	38.325	8.868.804	0,43	**2014**	1.019.781	10.239.000	9,95
2007	64.171	8.594.243	0,74	**2015**	1.145.933	10.594.000	10,81
2008	127.320	9.146.000	1,39	**2016**	1.177.976	10.845.000	10,86
2009	218.421	9.472.000	2,30	**2017**	1.240.742	10.858.000	11,42
2010	295.587	9.735.000	3,03	**2018**	1.273.265	11.049.000	11,52
2011	456.917	9.599.00	4,76	**2019**	1.351.807	-	-
2012	677.412	10.170.000	6,66	-	-	-	-

المصدر:تم إعداد الجدول بناء على معطيات الوكالة.www.angem.dz بتاريخ 18. 04. 2020.

- نشريات م ص م الصادرة في الفترة 2005-2019

– معطيات المديرية العامة للسياسات والتقدير بوزارة المالية حول التشغيل 2000-2018.

مكنت المشاريع المحدثة في إطار الوكالة إلى غاية نهاية 2018 بحسب الاحصائيات الرسمية من توفير 1.273.265 منصب شغل، مساهمة بذلك بنسبة 11,52% من العمالة في الجزائر، و هي تفوق نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

وقد توزعت مناصب الشغل المحدثة بحسب صيغتي التمويل التي تعتمدها الوكالة بالصورة الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(09):مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير مناصب الشغل تبعا لنمط التمويل 2005- سبتمبر 2018.

نوعية التمويل	عدد المناصب
تمويل شراء المواد الأولية	1.218.751
التمويل الثلاثي(الوكالة، البنك، المستفيد)	133.056
المجموع	1.351.807

المصدر:تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات الوكالة في: www.angem.dz ، تاريخ الإطلاع 2020/04/18

IV .قراءة في تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

على الرغم من الآثار الايجابية التي أحدثها تمويل الوكالة على مستوى إحداث المشاريع الاستثمارية المصغرة، تنوع أنشطتها والفئات الاجتماعية المستفيدة من خدماتها، و مساهمتها في توفير مناصب الشغل، تبقى تجربة الوكالة متواضعة مقارنة ببعض تجارب مؤسسات التمويل المصغر على غرار تجربة بنك غرامين التي تعتبر تجربة رائدة في هذا المجال مثل ما تبرزه بعض مؤشرات أداء هذه المؤسسة، والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): بعض مؤشرات الأداء لبنك غرامين خلال الفترة 2002- 2012

السنة / المؤشر	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الأعضاء (مليون)	2.48	3.12	4.06	5.58	6.91	7.41	7.67	7.97	8.34	8.37	8.37
عدد المكاتب	1.332	1.357	1.525	1.944	2.626	2.813	2.884	2.911	2.914	2.912	2.914
عدد الفروع	1.178	1.195	1.358	1.735	2.319	2.481	2.539	2.562	2.565	2.565	2.567
عدد المقترضين النشطين (مليون)	2.08	2.87	3.70	5.05	5.96	6.16	6.21	6.43	6.61	6.58	6.71
نسبة النساء(%)	95.20	95.44	95.66	96.27	96.70	96.85	96.88	96.79	96.39	96.12	96.23
متوسط رصيد القرض(دولار)	106	96	90	85	80	86	104	123	143	144	149
معدل نمو المحفظة(%)	1.99	26.48	24.72	39.66	18.32	9.26	22.22	23.20	21.26	13.48	6.67

المصدر :بالاعتماد على معطيات منشورة على موقع البنك على الرابط:

http://www.grameen.com/index.php?option=com_content&task=view&id=632&Itemid=664

- **ياسين حريزي، دور التمويل الاسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية، 2014، ص 44.**

تظهر معطيات الجدول التوسع الكبير الذي عرفه نشاط البنك من حيث عدد أعضائه، ومكاتبه وفروعه، وعدد المقترضين النشطين الذين تجاوز (6) مليون في سنة 2012، ونسبة النساء اللائي استفدن من التمويل التي لم تقل عن 95%، وتطور متوسط رصيد القرض.

لكن على أهمية تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في استحداث المؤسسات المصغرة، تبقى التجربة تواجه العديد من العقبات التنظيمية والمؤسسية، وحتى العقبات المرتبطة بالشريحة السكانية المستهدفة بالتمويل، وتتجلى أبرز هذه العقبات في نظر الكثير في (مغني، 15- 16 نوفمبر 2011.) (حريزي، 2014، ص 178):

1. **العقبات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر:** يمكن إيجاز أبرز هذه العقبات في:

❖ عدم توفر نظام مالي متكامل خاص بالتمويل الأصغر في الجزائر، فالنظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل غياب المؤسسات المالية المختصة في التمويل الأصغر، الأمر الذي ينتج عنه البيروقراطية وغياب الشفافية وضعف المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب؛

- ارتباط التمويل الأصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، في ظل عدم اعطاء هذه الأخيرة الاهتمام الكافي للتمويل الأصغر نظرا لتركيزها على الأنشطة الأخرى(المعتادة عليها)، والمخاطرة الكبيرة في هذه المشاريع، لذلك كثيرا ما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية، وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع ؛
- غياب البنوك الخاصة عن الشراكة مع الوكالة في تقدم هذا النوع من التمويل، ومن ثم غياب المنافسة بين المؤسسات البنكية، الأمر الذي يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض؛
- تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية وعد استقرارها(كثرة التعديلات)؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء؛
- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات.

2. **العقبات المؤسسية المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** تتمثل هذه العقبات في:

- نتج عن التوسع الذي عرفته وكالات هذه المديرية، بروز العديد من الاختلالات والتأخيرات في العملية التي يشرف عليها الجهاز، تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر؛
- ضعف تأطير الوكالة من حيث القدرات والطواقم البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع.

3. **العقبات المرتبطة بالشريحة السكانية المستهدفة بالتمويل:** تتمثل أبرز هذه العقبات في:

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها؛
- ترجيح النشاط التجاري والخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل؛
- ضعف نسبة سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6 % من مجموع القروض المقدمة؛
- عدم إمكانية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

V. الخاتمة

لقد حاولت هذه الورقة البحثية اماطة اللثام عن التمويل المصغر كأهم الأنظمة المالية التي تلائم خصوصيات المؤسسة المصغرة، التي تشكل غالبية النسيج المؤسساتي في مختلف دول العالم. كما تعرضت إلى التجربة الجزائرية في هذا المجال، وخلصت إلى مجموعة من الاستنتاجات وقدمت مجموعة من المقترحات نلخصها في الآتي:

1. النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

❖ يساهم التمويل المصغر بشكل كبير في إحداث وتنمية المؤسسات المصغرة،لدوره في توفير التمويل اللازم لمن يرغب في اقامة مشروع مصغر مدر للدخل؛

❖ التمويل المصغر وسيلة لتقليص هدر الطاقات العاطلة في المجتمع وتخفيض نسبة البطالة والفقر، ومن ثم الحد من الآثار السلبية لهاتين الآفتين؛

❖ لا يزال التمويل المصغر في الجزائر ضيق النطاق، فهو يقتصر على تقديم خدمات الائتمان دون تقديم خدمات الايداع والادخار، ما يجعله بصيغته الحالية لا يستجيب لكل متطلبات صناعة التمويل المصغر؛

❖ على الرغم من مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل مختلف الشرائح الاجتماعية، وتوفير مناصب الشغل، ومن ثم المساهمة في توفير مصادر دخل للبطالين والفقراء، لكنها تواجه العديد من التحديات؛

❖ على أهمية دور الحكومات في تنظيم التمويل المصغر عبر سن مختلف تشريعاته، لكن في هذا النمط من التمويل يجب أن تكون الدولة موجه ومشرف وليس متدخل مباشر؛

❖ عدم تطبيق برامج التمويل المصغر في الجزائر لصيغ التمويل الاسلامية على الرغم من التجارب الناجحة لهذه الصيغ في الكثير من الدول.

2. المقترحات: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها تقدم الدراسة المقترحات التالية:

❖ العمل على اقامة منظومة متكاملة للتمويل الأصغر من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (الإقراض، الادخار والتأمين والخدمات غير المالية) فهي بصيغتها الحالية أقرب إلى برنامج اقراض للبطالين؛

❖ تشجيع اقامة منظومة متكاملة للتمويل الأصغر(الإقراض، الادخار والتأمين والخدمات غير المالية) من خلال الهيئات غير الحكومية، وتولي الدولة مهمة الاشراف والتوجيه فقط؛

❖ توسيع دائرة شراكة الوكالة الوطنية للقرض المصغر إلى البنوك الخاصة وعدم حصرها في البنوك العمومية فقط؛

❖ ادخال صيغ التمويل الاسلامي ضمن تركيبة التمويل المقدم من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر على غرار التجارب الناجحة في الكثير من الدول لاسيما عبر تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال؛

❖ لكي تنجح برامج وهيئات التمويل المصغر يجب عليها تعبئة الموارد التجارية بما في ذلك قبول الايداعات(لأن مؤسسات التمويل المصغر عادة ما تواجه عقبات قانونية وتنظيمية عند الاقتراض من البنوك لأغراض إعادة الإقراض ويمكن أن يكون وضعها القانوني كمنظمات غير حكومية عائقا لأنها تفتقر إلى الشفافية والمساءلة، الأمر الذي قد يتطلب تحويل شكلها القانوني من منظمة غير حكومية إلى شركة خاصة بهدف القدرة على اقتراض الموارد المالية التجارية؛ (جوديث و هالت، 2014، ص4)؛

❖ العمل على خلق البيئة القانونية الملائمة لأنشطة التمويل المصغر المتنامية في العالم؛

❖ العمل على تغيير نظرة البنوك ومتخذى القرار إلى التمويل المصغر، على كونه عمل اجتماعي فقط، إلى أداة مالية مستدامة يمكن أيضاً أن تكون نشاطاً مربحاً، وتعزيز درجة الوعي في قطاع التمويل الاصغر كمشروع مالي قابل للاستمرار، يمكن ان يكون له دورا اقتصاديا واجتماعيا مزدوجا؛

❖ وضع وتطبيق مؤشرات رئيسية لأداء مؤسسات التمويل الاصغر من واقع المعايير المعتمدة دولياً في مجال الابلاغ عن الانشطة والتقارير المالية.

VI. المراجع:

❖ جوديث براندسما ، و هالت لورنس. (2014). تقرير عن تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. البنك الدولي، واشنطن.

❖ سليمان ناصر، و عواطف محسن. (2013.). القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة. الملتقى الدولي حول المالية الإسلامية . جامعة صفاقس(تونس)، البنك الاسلامي للتنمية(جدة).

❖ عالية عبد الحميد عارف. (المجلد 29، العدد 1 يونيو, 2009). إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات. المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة..

❖ عبد الحكيم عمران، و محمد العربي غزي. (15-16 نوفمبر 2011.). برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة. الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة(الجزائر).

❖ عبد الحميد عبد المطلب. (2009). اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

❖ مصطفى طويطي، و ليندة وزاني. (العدد السابع جوان, 2017.). تجربة التمويل الأصغر في الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي (الجزائر).

❖ ناصر مغني، (15- 16 نوفمبر 2011.). القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق اتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة(الجزائر).

❖ ياسين حريزي،(2014)، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة سطيف 1 (الجزائر).

❖ Angem, (15.04.2019), www.Angem.dz

❖ Angem, (2004), Décret exécutif n° 04-14 du 29 Dhou El Kaada 1424 correspondant au 22 janvier 2004 portant création et fixant le statut de l'agence nationale de gestion du micro-crédit. Art 5.

❖ Angem, (2004), décret exécutif n° 04-15 du 29 DhouElKaada 1424 correspondant au 22 janvier 2004fixant les conditions et le niveau d'aide accordéeaux bénéficiaires du micro-crédit.

❖ Angem, (2011), Décret exécutif n° 11-134 du 22 mars 2011.

- Angem, (2011), Décret présidentiel n° 11-133 du 17 Rabie Ethani 1432 correspondant au 22 mars 2011 relatif au dispositif du micro- crédit.
- Ministère des finances, (2015), Loi 14/10 du 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015,
- Ministère des finances, (2015), Loi 11/11 du 18 juillet 2011 portant loi de finances complémentaire pour 2011, Art 5, 4, 6, 13.